

هذا التقرير برعاية

الشركة الوطنية للتأمين  
National Insurance Co.



# القطاع المصرفي في سورية

واقع وآفاق

إعداد

**المركز الاقتصادي السوري**

## " فهرس المحتويات "

3	مقدمة
5	هيكلية القطاع العام المصرفي في سورية..
7	نشاط القطاع المصرفي في سورية
10	الودائع لدى القطاع المصرفي
10	بنية ودائع القطاع المصرفي
11	العلاقة بين القطاع الخاص والمصارف المحلية
12	بنية ودائع القطاع الخاص لدى المصارف المحلية
13	القطاع الخاص بين الودائع والتسليفات
13	تسليفات القطاع المصرفي
13	حسب النشاط الاقتصادي
15	حسب القطاعات الاقتصادية
18	موجودات المصارف المحلية..
20	انتشار المصارف المحلية في سورية
21	المصارف الإسلامية...
22	القطاع العام المصرفي .. إلى أين ؟
24	خاتمة وملاحظات.....

## مقدمة:

يشهد الاقتصاد السوري منذ مطلع القرن الحالي سلسلة إصلاحات لامست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية ومختلف القطاعات، وعلى الرغم من العثرات التي أصابت قطاعات معينة إلا أن النتيجة الإصلاحية حتى الآن وبالنظر لما كان عليه الوضع منذ سنوات تبدو مقبولة في حال كانت المقارنة بين الماضي والحاضر، ولكنها تعتبر خجولة في حال كانت المقارنة مع التطورات التي تتم في دول المنطقة والعالم والمشابهة لدولتنا ، لذلك مازلنا بانتظار المزيد..

من بين مختلف القطاعات المكونة لبنية الاقتصاد السوري كان قطاع المصارف أحد أبرز القطاعات التي ظهرت فيها لمسات الإصلاح وهو ما كان لا بد له أن يتم ، وكان القائمين على هذه العملية في سورية باتوا على قناعة تامة بذلك المثل القائل " إذا كان النقد هو دم الاقتصاد فإن القطاع المصرفي هو شريانه" وبالتالي فإن ذلك يعني إن إصلاح القطاع المصرفي "شريان الاقتصاد" سيساعد وسيكون داعماً لإصلاح قطاعات أخرى بما يحقق الأهداف الاقتصادية العامة للدولة.

لقد كان بدء العمل صدور القانون رقم **28 لعام 2001** الذي أجاز تأسيس مصارف على شكل شركات مساهمة مغلقة سورية خاصة أو على شكل شركات مشتركة مساهمة مغلقة سورية، رغم أن هذا القانون أقر في مادته الأولى أن تعمل المصارف المحدثه وفق أحكامه تحت إشراف مؤسسة قديمة هي مصرف سوريا المركزي ومراقبته وفقاً لأحكام قانون النقد الأساسي رقم **87/ لعام 1953** وتعديلاته وأنظمة القطع في كل ما لا يخالف أحكام هذا القانون، وكان مصرف سورية المركزي في ذات الوقت يسعى بدوره لتعديل قانون النقد الأساسي.

فالقانون **28/** وضع ورسم البيئة التشريعية الناظمة لعمل المصارف، وأعقبه - وهو ما كان يجب أن يسبقه - صدور القانون رقم **23 لعام 2002** الخاص بمجلس النقد والتسليف وإعادة إحياء دوره بعد ان تعطل عمله لسنوات طويلة، حيث أنطالق القانون إلى مجلس النقد والتسليف مهمة العمل على تنظيم مؤسسات النقد والتسليف في الجمهورية العربية السورية، وثمان مهام أخرى في غاية الأهمية في قيادته للسوق النقدية، أهمها وضع السياسة النقدية في الجمهورية العربية السورية وإدارتها وفقاً للإستراتيجية العامة للدولة وحاجات الاقتصاد الوطني.

وبالفعل كان هذين القانونين بمثابة المفتاح الذي دخلت بواسطته مجموعة من المصارف الخاصة العربية إلى السوق السورية وبدأت بمزاولة نشاطها جنباً إلى جنب مع مصارف القطاع الحكومي، التي لها لوحدها قصة طويلة امتدت لعقود، كانت خلالها تمثل قطاعاً مصرفياً بأكمله تصول وتجول في السوق دون أي منافس، معتمدة على أساليب مصرفية قديمة بعيدة كل البعد عما هو حديث في عالم التطور المصرفي، ولاشك أن ذلك الاحتكار خلف بما لا يدع مجالاً للشك أو على الأقل ساهم في تشوهات الوجه الاقتصادي للبلاد وانخفاض معدلات النمو فيه وهو بطبيعة الحال ما استوجب البدء بإصلاح هذا القطاع...

المصارف الخاصة إذاً بدأت العمل.. والمصارف العامة بدأت تحاول تطوير عملها وتجاوز ما خلفته العقود السابقة من عقبات واستطاعت التغلب على جزء منها في حين بقي الأكثر عالقاً متشبثاً بها وكان الأمر ليس له علاقة بعمل هذه المصارف وإنما بالعقلية التي تديرها..

وفي عام **2002** صدر **القانون رقم 23** الذي أرسى نظام النقد الأساسي في سورية، والذي جاء على أنقاض قانون النقد الأساسي رقم **87/ لعام 1953** والذي شكل تغييره ضرورة ملحة، أثارت جدلاً طيلة عقود سابقة، وسمح بقيادة النظام المصرفي والنقدي في سورية بأسلوب حديث، رغم ما تعرض إليه هذا القانون الجديد من بعض الانتقادات التي لا تزال من صحة وضرورة التغيير.

على أية حال الإصلاح بدأ أو على الأقل الخطوة الأولى منه انطلقت، وانطلقت بعدها خطوة المصارف الإسلامية التي نظم عملها رسمياً في سورية القانون رقم **35 لعام 2005** لتساهم مع نظيراتها العادية في دعم هذا القطاع ودعم البيئة الاستثمارية في البلاد بصورة عامة وما لذلك من آثار إيجابية على الاقتصاد السوري عامة...



وبموازاة ذلك صدر المرسوم التشريعي رقم 34 لعام 2005 الخاص بسرية عمل المصارف وأخضع لأحكام سر المهنة المصرفية كل المصارف العاملة في الجمهورية العربية السورية بما فيها المصارف العاملة في المناطق الحرة السورية كما أخضعها لأحكام الرقابة المصرفية المنصوص عليها في قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 وأحكام المرسوم التشريعي رقم 33 تاريخ 1 /5/ 2005 الخاص بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

من خلال الصفحات القادمة سنحاول تسليط الضوء على القطاع المصرفي .. لذا فإن انطلاقتنا ستكون من خلال تقديم صورة لواقع قطاعنا المصرفي وخاصة القطاع العام وأبرز المراحل التي مر بها، لنتطرق بعد ذلك إلى الدخول في نشاط وعمل هذه المصارف ايداعاً وتوظيفاً ومن ثم التركيز على تجربة المصارف الخاصة التي قطعت أطوارها الأولى..

وسنخرج بحديثنا إلى نقطة نراها ضرورية وهي العلاقة بين القطاع الخاص وبين المصارف، على اعتبار أن القطاع الخاص في سورية هو المستهدف من وراء انتشار المصارف عموماً..

## هيكلية القطاع المصرفي العام في سورية:

يعتبر القطاع المصرفي في سورية أحد أكثر القطاعات الاقتصادية التي عانت خلال السنوات الطويلة الماضية من تداعيات احتكارها من قبل القطاع العام، الذي رسم له منذ ستينات القرن المنصرم سياسة مصرفية تقوم على التخصيص المصرفي منطلقاً من فكرة مفادها أن هذا التخصيص "سينقل مؤسسات هذا القطاع (المصارف) من مؤسسات متنازعة فيما بينها على الزبائن والمقترضين إلى مؤسسات متعاونة يعمل كل منها في المجال الذي تحدده الدولة له... والذي حصل أن كل منها كان يعمل بواد وبمنأى عن غيره من المصارف، وبكلام آخر، وكأنها مؤسسة مصرفية واحدة بفروع متخصصة لا تدري ما تفعل يمينها عن شمالها".

في العام 1966 تم إعادة تنظيم الجهاز المصرفي على أساس التخصيص المصرفي للقطاعات الاقتصادية والنشاطات المختلفة، وذلك بموجب قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم 813/ تاريخ 1966/10/29 حيث تم تقسيم القطاع المصرفي السوري إلى مجموعة من المصارف يهتم كل منها في قطاع معين:

- **فالمصرف التجاري السوري** أنيطت به مهمة تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية، واستقبال الودائع والمدخرات الوطنية بأشكالها كافة والمتاجرة بالقطع الأجنبي والمعادن الثمينة، إضافة إلى إصدار سندات الدين العام وتسويقها لصالح الخزينة العامة، وهذه العمليات هي الجزء الأساسي من عمل النظام المصرفي في سورية وهي ما جعلته الركيزة الأساسية لهذا النظام.

- **المصرف الصناعي** وأنشئ مع تزايد اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي بهدف تشجيع الإنتاج الصناعي، فكانت مهامه تتحدد في مساهمته في تأسيس الشركات المساهمة في الصناعة وتقديم القروض والسلف للقطاع الصناعي بهدف توسيع المنشآت القائمة أو إحداث منشآت جديدة، أيضاً تقديم قروض لشراء المواد الأولية، وبالطبع إلى جانب ذلك أفسح له المجال لاستقبال الودائع بأنواعها كافة والعمل على تأمين التوظيفات الناجحة لها.

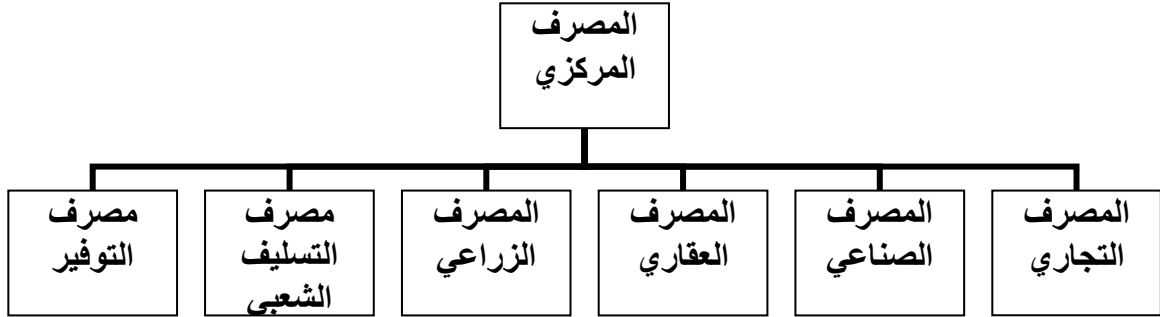
- **المصرف العقاري** كانت الغاية منه تمويل الأنشطة العقارية من بناء المساكن والفنادق والأبنية اللازمة للصناعة ومساعدة صغار المدخرين على امتلاك المساكن وترميمها، وذلك عبر منح قروض من أجل عمليات البناء تلك، وفعلاً ساهم لفترة من الزمن في تطور الحركة العمرانية في البلاد..

- **المصرف الزراعي** وهو من أقدم المصارف العاملة في سورية حيث يعود إلى فترة الاحتلال العثماني، ولكن مع صدور قانون التخصيص اهتم المصرف بتمويل النشاطات الزراعية بأشكالها المتعددة، عبر تقديم القروض والسلف النقدية والعينية للقطاعات الاقتصادية كافة وتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي من البذور والأسمدة والمبيدات والأعلاف، إضافة إلى تقديم القروض الطويلة الأجل دون فائدة لمشاريع استصلاح الأراضي والتشجير المستمر، ومن ناحية أخرى اهتم باستقبال الودائع بكافة أنواعها من المزارعين.

- **مصرف التسليف الشعبي**: ويهدف إلى تقديم التسهيلات الائتمانية للتجار وأرباب المهن والحرفيين والموظفين وبقية ذوي الدخل المحدود، كما يقوم بإصدار شهادات الاستثمار لتشجيع الادخار وذلك لخدمة الأهداف الحكومية في تجميع المدخرات وإعادة توظيفها...

- **ومؤخراً تم تأسيس مصرف التوفير**: وبدأ وحتى وقت قريب كمؤسسة ادخارية تحت اسم صندوق توفير البريد تهدف إلى تجميع المدخرات الصغيرة والمتوسطة من 100 ل.س إلى أكبر المبالغ، أيضاً هدف هذه المؤسسة إيقاف تهريب العملة الوطنية إلى الخارج أو توظيفها في نشاطات غير إنتاجية (المجوهرات، العقارات، السيارات)، إلا أنه مؤخراً تم تحويل هذه المؤسسة إلى مصرف أطلق عليه مصرف التوفير، بحيث بدأ بعلميات الإقراض وتقديم التسهيلات وغير ذلك ...

هذه المصارف تعود في مرجعيتها ويشرف عليها المصرف المركزي الذي يشكل وحتى اليوم السلطة النقدية العليا في سورية من حيث امتلاكه سلطة القرار ولديه الإمكانيات اللازمة للتدخل والتأثير في المصارف عبر سعر الفائدة أو الوسائل النقدية من خلال إشرافه على عمل هذه المصارف.



ولعل أبرز ما ميز عمل هذه المصارف لفترة طويلة من الزمن هو بعد هدفها عن تحقيق الربح وتركزه في الدرجة الأولى إلى تقديم خدمات تمويلية للنشاطات الاقتصادية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات للمواطنين، وهي اتبعت في عملها نمط العمل المؤسساتي التقليدي المعتاد في القطاع العام في سورية كالمunicipal والشركات دون أن تفكر أو تنهج نمط العمل المصرفي سواء كان باقتراح من داخل المؤسسة أو بتوجيه من الجهات العليا التابعة لها، وأكثر ما يؤكد هذا الاتجاه هو عدم وجود وسائل دعائية معينة لتجميع المدخرات الوطنية، كما أنه لا توجد لديها خطة معينة لتسويق القروض وإنما يتم منح القروض حسب حاجة الجهة الطالبة سواء كانت قطاعاً عاماً أو خاصاً وقد يبقى للمصرف أموال فائضة دون توظيف مما يؤثر في مستوى الربحية لديه، كما أن الخسائر التي لحقت بهذه المصارف في فترات لاحقة تدعم هذه الفكرة.

## نشاط القطاع المصرفي في سورية:

في بداية الأمر ساهمت سياسة التخصص تلك في اهتمام كل مصرف في مجال عمله وتشكلت لكل منها خبرة عملية ونظرية في النشاط الاقتصادي المنوط بها، الأمر الذي أدى في أعوام السبعينات إلى زيادة ملموسة في الإنتاج والخدمات، وبدأت وقتها الدولة تقطف ثمار هذه السياسة لفترة من الزمن، ولكن بعد ذلك في أعوام الثمانينات وعندما تعددت أسعار الصرف وأدى ذلك إلى تطور سريع في عمل المصرف التجاري السوري دون غيره فسيطر على 80% من حجم العمل المصرفي مقابل 20% للمصارف الأخرى، فإن هذه السياسة أثبتت أنها أساسياً ساعد على نمو وتطور مصرف واحد على حساب المصارف الأخرى التي أصبحت في كثير من الفترات معرضة لمخاطر الإفلاس أو انعدام الربحية والاعتماد على الدولة في تمويل نفقاتها الخاصة. ناهيك عن ذلك فقد خضعت هذه المصارف لسلطة وزارة الاقتصاد مباشرة التي تخضع في توجهاتها للجنة الاقتصادية التي توجه بدورها القرارات الاقتصادية ليس في المصارف فحسب، بل في جميع الاختصاصات، ولكن على الصعيد المصرفي فإن هذه اللجنة كانت تضع خطط التسليف وتلزم المصارف بها، وتلزمها أحياناً على تزويد القطاع العام بالقروض اللازمة، دون مناقشة خطط هذه الشركات الأمر الذي كان يتسبب كثيراً في هدر الأموال من قبل شركات القطاع العام، في ظل عدم قدرة المصرف على معارضة ذلك وإنما يلتزم بهذه القرارات استناداً إلى مبدأ مركزية الإدارة، ولا شك أن ذلك كان له دور كبير في تضرر ربحية تلك المصارف وأساء لأعمالها.

وعلمياً، تعتبر المصارف وعاء ادخاري لتجميع الأموال من الجمهور على مختلف شرائحه وفئاته، ثم تعيد توظيفها عبر قنوات استثمارية ( ويفضل أن تكون غير استهلاكية ) ضمن بنية الاقتصاد، وتحصل على فرق الفائدة بينهما كمصدر أساسي وهام من أرباحها..

وبالاطلاع على أرقام أعمال المصارف من ودائع وقروض بالليرة السورية لدى المصارف عامة أو خاصة، نلاحظ أن بعض المصارف العامة قد استطاعت توظيف جزء كبير من ودائعها على شكل قروض، فالمصرف الصناعي قد وظف كامل ودائعه على شكل قروض في المنشآت الصناعية، وكذلك المصرف العقاري الذي وصلت نسبة قروضه إلى ودائعه بين 79% إلى 104% على شكل توظيفات في العقارات، في حين لم تصل نسبة توظيفات المصرف التجاري (وهو أكبر المصارف السورية) إلى أكثر من نسبة 69.8% عام 2006 بعد أن كانت 39.1% عام 2004 وسبب ارتفاع النسبة هنا هو انخفاض ودائع المصرف التجاري من 329100 مليون ل.س عام 2004 إلى 28183 مليون ل.س عام 2006 أي بنسبة 15% تقريباً مقابل ارتفاع في القروض من 128511 مليون ل.س عام 2004 إلى 196968 مليون ل.س عام 2006 أي بزيادة 50% تقريباً.

أما المصارف الخاصة، فقد استطاعت جذب مبالغ كبيرة جداً على شكل ودائع وصلت مثلاً في بنك بيمو وهو أكبر المصارف الخاصة استحواداً على الودائع إلى 55835 مليون ل.س خلال ثلاث سنوات من العمل المصرفي في سورية، إلا أنه حرص على نسبة توظيف ثابتة وهي 20% من هذه الودائع فرغم الارتفاع الكبير في ودائعه إلى أنه وظف فقط 11684 مليون ل.س فقط، ورغم ذلك فهو أيضاً المصرف الخاص الأكثر توظيفاً على شكل قروض، أما بقية المصارف الخاصة فكانت دون المبلغ المذكور ولو أن بنك بيبيلوس مثلاً قد وصلت نسبة توظيفاته إلى نسبة 91% من ودائعه إلا أن مبلغ هذه التوظيفات لم تتعدى 3866 مليون ل.س ضمن سنة من عمره في السوق السورية.

ويبين الجدول التالي التوظيفات والودائع بالليرة السورية في المصارف المحلية العامة والخاصة خلال الأعوام من 2004 حتى 2006 مع نسبة توظيفات كل مصرف<sup>(1)</sup>:

التوظيفات الودائع /	2006	التوظيفات الودائع /	2005	التوظيفات الودائع /	2004	اسم المصرف		
						التوظيفات	الودائع	
%69.8	196968	%45.8	153334	%39.1	128511	التوظيفات	التجاري السوري	المصارف العامة
	281834		334201		329100	الودائع		
%132.3	26481	%108.3	23080	%100.3	22638	التوظيفات	المصرف الصناعي	
	20007		21292		22567	الودائع		
%35.4	8341	%36.7	6917	%36.5	6361	التوظيفات	المصرف الزراعي	
	23541.9		18821		17426	الودائع		
%79.1	70152	%104.2	64574	%83.7	47385.9	التوظيفات	المصرف العقاري	
	88717		62906		56584	الودائع		
%48.1	50105.2	%48.8	49740.5	%24	24558.6	التوظيفات	التسليف الشعبي (متضمنة شهادات الاستثمار)	
	104051		101852.4		102497.8	الودائع		
%22.4	21798	%12	13646	0	0	التوظيفات	مصرف التوفير	
	97346		113908		78412	الودائع		
%75.4	438226	%66.7	404669	%54.7	325692	التوظيفات	مجموع	
	580634		606367		595112	الودائع		
%29.1	5871	%54.2	4579	%18.9	482	التوظيفات	المصرف الدولي للتجارة والتمويل	المصارف الخاصة
	19823		8445		2544	الودائع		
%14.7	6426	%22.6	4529	%3.5	112	التوظيفات	سورية والمهجر	
	43463		19952		3245	الودائع		
%91.3	3530		-		-	التوظيفات	بيبلوس	
	3866		-		-	الودائع		
%3.8	2265		-		-	التوظيفات	البنك العربي	
	7355		-		-	الودائع		
%37.6	4885	%0.8	17		-	التوظيفات	بنك عودة	
	12977		2147	-	الودائع			
%20.9	11684	%20.7	7696	%20.2	2979	التوظيفات	بنك بيمو	
	55835		37015		14688	الودائع		
%53.5	35415	%54.7	17054	%42.2	4407	التوظيفات	المجموع	
	66125		31132		10424	الودائع		

وبالنتيجة، فإن موضوع التوظيفات المصرفية أو التوظيفات تحديداً يعتبر أحد أهم الإشكاليات التي عانى منها القطاع المصرفي في سورية خلال السنوات السابقة وأثبتت هذه الإشكالية ان القطاع المصرفي السوري لم يعمل وفق معايير مصرفية عالمية، حيث أظهرت المصارف العامة عدم مبالاتها كثيراً بحجم التوظيفات، واستثمار الأموال التي بحوزتها لتحقيق الربحية المطلوبة لها باعتبارها أولاً وأخيراً مشروع اقتصادي وإن كان له أهداف اجتماعية، فبدا التقصير

(1) مصدر الأرقام الموجودة مقابل كل مصرف هو المجموعة الإحصائية لعام 2007 بينما مصدر مجموع الودائع بالليرة السورية ومجموع التوظيفات هو نشرة الإحصائيات النقدية والمصرفية لغاية 2007/5/31 الصادر عن مصرف سورية المركزي، مع العلم أن بعض الأرقام كانت للمصارف توظيفات والأخرى قروض، لكننا اعتمدنا كلمة توظيفات كمصطلح واحد رغم وجود فرق بالمفهوم بينهما.





الواضح في البحث عن قنوات استثمارية تخفف عنه عبء دفع فوائد مستوجبة لقاء الإيداعات المصرفية، ومبرر ذلك أنها تعمل وفق أجندة وخطة الدولة والإحصائيات توضح الهوة الواسعة ما بين الودائع المصرفية والتوظيفات وفقاً لكل مصرف على حدى<sup>(1)</sup>.

حتى إن هذه القروض وعلى قلتها كانت توجه بصورة أساسية للقطاع العام في وقت ظل فيه القطاع الاستثماري الخاص في سورية يتطلع إلى تمويلات مصرفية طويلة الأجل للقطاعات الصناعية والتجارية وهي الاستثمارات التي تتطلبها التنمية المستدامة، ولكن المصارف بسياساتها تلك لم تلب ذلك رغم السيولة الكبيرة التي تقبع في خزائنها في ضوء الافتقار إلى الكثير من مقومات العمل المصرفي العصري وعدم توفر قاعدة مستقرة من الودائع و البنية التحتية الملائمة للتوسع في مجالات الخدمات المصرفية المتطورة ناهيك عن الشروط القاسية التي تمنح بموجبها تلك القروض..

(1) المصدر المجموعة الإحصائية السورية للعام 2007 – والوحدة بملايين الليرات السورية.

## الودائع لدى القطاع المصرفي:

### بنية وداائع القطاع المصرفي:

بشكل عام، نلاحظ من الجدول التالي أن الودائع تحت الطلب قد ازدادت بنسبة 28.2% بين عامي 2002 و أيار 2007 في حين ازدادت الودائع لأجل وودائع التوفير بنسبة وصلت إلى 43.1% كما ازدادت الودائع بالقطع الأجنبي بنسبة 167% بين عامي 2002 و أيار 2007 ..

### تفصيل الودائع في المصارف المحلية في سورية

أيار 2007	2006	2005	2004	2003	2002	المصارف المحلية
309957	279514	317059	281224	270708	241597	الودائع تحت الطلب
384999	367245	320441	324658	307841	268901	الودائع لأجل وودائع التوفير
164569	156441	95753	64125	39817	61483	الودائع بالقطع الأجنبي
139686	142174	148785	145867	181854	163551	الاستلاف من المصرف المركزي

كما يشير ذات الجدول إلى أن استلاف المصارف المحلية من مصرف سورية المركزي لم يشهد تحسناً، بل اقتصر على المصارف العامة دون المصارف الخاصة بتاتاً، وهو يدل على أحد أمرين: إما أن المصارف المحلية لا تحتاج إلى الاستلاف من المصرف المركزي، وهذا غير صحيح كون المصرف الزراعي يعتمد كلياً في عملياته التسليفية على سيولة المصرف المركزي، وكذلك حاجة المصرف الصناعي مؤخراً إلى الاستلاف من المركزي، والأمر الآخر هو قيام المصرف المركزي بوضع شروط صعبة للاستلاف منه، مما يقلل من عمليات الاستلاف، فضلاً عن أن المصرف المركزي لم يسمح حتى تاريخه باستلاف المصارف المحلية فيما بينها، وإنما سمح ذلك بحدود ضيقة جداً مشروطة بموافقة على الاتفاق بين المصارف، ولم تتم فعلياً أي صفقة استلاف بين المصارف المحلية باستثناء حالة واحدة بمبلغ 500 مليون ل.س.

وسوف نتعرف على تفصيل تلك النسب وعائديتها إلى المصارف العامة أم إلى المصارف الخاصة، فتبين الإحصائيات أن أغلب الودائع في المصارف العامة هي وداائع تحت الطلب وأقلها هي الودائع بالقطع الأجنبي، في حين تشير الإحصائيات إلى أن المصارف الخاصة قد استحوذت على الودائع بالقطع الأجنبي بالدرجة الأولى حيث بلغت ما يعادل أكثر من 88 مليار ل.س خلال ثلاث سنوات من عمر المصارف الخاصة، في حين أن وداائع القطع الأجنبي لدى المصارف العامة بلغ 76.3 مليار ل.س في أيار 2007 وهو رقم لم تبلغه المصارف العامة طيلة سنين نشاطها واحتكارها للسوق السورية!!!

### تفصيل الودائع في المصارف العامة في سورية

أيار 2007	2006	2005	2004	2003	المصارف العامة
270854	252797	302933	277272	270708	ودائع تحت الطلب
333730	327837	303505	318186	307841	الودائع لأجل وودائع التوفير
76261	77614	60010	54561	39817	الودائع بالقطع الأجنبي
139684	142174	148785	145867	181854	الاستلاف من المصرف المركزي

### تفصيل الودائع في المصارف الخاصة في سورية

أيار 2007	2006	2005	2004	2003	المصارف الخاصة
39104	25502	14197	3952	0	ودائع تحت الطلب
51268	31680	16936	6472	0	الودائع لأجل وودائع التوفير
88308	72655	35743	9564	0	الودائع بالقطع الأجنبي
3	0	0	0	0	الاستلاف من المصرف المركزي

وبلغت نسبة الودائع بالقطاع الأجنبي إلى إجمالي الودائع 19% تقريباً في أيار 2007 بعد أن كانت 5.7% عام 2003. حيث لم تكن المصارف الخاصة قد باشرت أعمالها، أي أن المصارف الخاصة أول منافستها المصارف العامة كان في مجال الاستحواذ على حركة القطع الأجنبي وخلال فترة قصيرة، وبكلام آخر يمكن القول أن المواطنين قد وجدوا في التعامل بالقطاع الأجنبي مع المصارف الخاصة سبيلاً أفضل من التعامل مع المصارف العامة، وهو أمر يفسر بشكل سلبي بالنسبة لسمعة المصارف العامة من حيث التعامل، وهو من جهة أخرى، اعتراف بالحصة الجيدة التي استحوذتها المصارف الخاصة من السوق النقدية في سورية. لكن السؤال هو، في حال عدم توظيف واستثمار هذه الأموال بالعملة السورية أم الأجنبية، فكيف ستسدد المصارف الفوائد لأصحاب الودائع والحسابات لديها؟

بلغ مجموع الودائع بالقطاع الأجنبي لدى المصارف المحلية حتى أيار 2007 مبلغ 164.569 مليون ل.س منها 46.3% لدى المصارف العامة و53.7% لدى المصارف الخاصة. بعد أن كانت المصارف العامة محتكرة لذلك منذ ثلاث سنوات فقط.

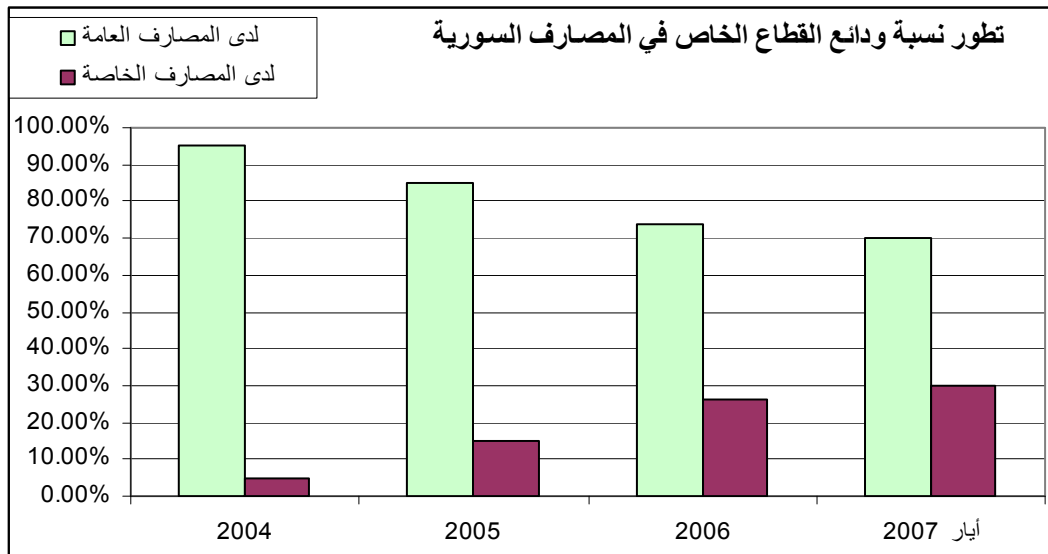
### العلاقة بين القطاع الخاص والمصارف المحلية:

سوف نطلع فيما يلي على العلاقة بين المصارف المحلية وبين القطاع الخاص السوري من ناحيتي الإيداع والاستلاف:

ودائع القطاع الخاص	2004	%	2005	%	2006	%	أيار 2007	%
لدى المصارف العامة	392796	95.1%	380636	85.1%	408332	73.8%	415683	70.1%
لدى المصارف الخاصة	19988	4.9%	66875	14.9%	144931	26.2%	178074	29.9%
<b>المجموع</b>	<b>412784</b>	<b>100%</b>	<b>447511</b>	<b>100%</b>	<b>553263</b>	<b>100%</b>	<b>593757</b>	<b>100%</b>
إجمالي الودائع	669661		733252		803200		859525	
%	61.6%		61%		68.8%		69.1%	

يبين الجدول السابق، أنه قد انخفضت ودائع القطاع الخاص لدى المصارف العامة بشكل واضح بما يعادل 22887 مليون ل.س حيث كانت تشكل ودائعه 95.1% من ودائع المصارف المحلية عام 2004 ثم انخفضت هذه النسبة لتصبح 70.1% في أيار 2007.

بالمقابل، ارتفعت نسبة ودائع القطاع الخاص لدى المصارف الخاصة من 4.9% عام 2004 إلى 30% تقريباً في أيار 2007، ويبلغ مجموع الزيادة في الإيداع 158086 مليون ل.س.



### بنية ودائع القطاع الخاص لدى المصارف المحلية:

الودائع	2004	2005	2006	أيار 2007
لدى المصارف العامة				
بالليرة السورية	376186	358105	379428	385427
بالقطع الأجنبي	16610	22531	28904	30256
لدى المصارف الخاصة				
بالليرة السورية	10424	31132	66104	90157
بالقطع الأجنبي	9564	35743	78827	87917

من خلال الإحصائيات المذكورة في الجدول نلاحظ أن ودايع القطاع الخاص لدى المصارف العامة من القطع الأجنبي قد ارتفعت من 1660 مليون ل.س عام 2004 إلى 30256 مليون ل.س في أيار 2007 أي بزيادة نسبتها 82%.

بالمقابل فقد ارتفعت أيضاً ودايع القطاع الخاص من القطع الأجنبي لدى المصارف الخاصة من 9564 مليون ل.س عام 2004 إلى 87917 مليون ل.س في أيار 2007 أي بزيادة نسبتها 819%.

إن ودايع القطاع الخاص من القطع الأجنبي لدى المصارف العامة تعادل 34% من ودايعه لدى المصارف الخاصة، أي ثلث ودايعه لدى المصارف العامة والثلثين لدى المصارف الخاصة.

### القطاع الخاص بين الودائع والتسليفات...

القطاع الخاص	2004	%	2005	%	2006	%	أيار 2007	%
المصارف العامة								
تسليفات	130614	33.2%	192955	50.6%	206377	50.5%	221633	53.3%
ودائع	392796		380636		408332		415683	
المصارف الخاصة								
تسليفات	4407	22%	17054	25.5%	35415	24.4%	43406	24.3%
ودائع	19988		66875		144931		178074	

ولمعرفة مدى تركيز تسليفات القطاع الخاص ومدى تركيز ودايعه نجد أن القطاع الخاص قد استجر مما أودعه لدى المصارف الحكومية ما نسبته 53.3% على شكل تسليفات، في حين أن هذه النسبة قد انخفضت إلى 24.3% مما أودعه لدى المصارف الخاصة، مع العلم أن ما استجره من تسليفات من المصارف الخاصة تعادل تقريباً 20% فقط مما استجره من تسليفات من المصارف العامة. أما إذا تحدثنا عن هذه النسب من حيث المبالغ فسنجدها مذهلة ومفاجئة، فسوف نجد أن نسبة ما استجره القطاع الخاص من المصارف العامة على شكل تسليفات قد بلغ 221633 مليون ل.س في أيار 2007 بعد أن كان 130614 مليون ل.س فقط عام 2004، أي بزيادة وصلت إلى ما نسبته 69% وبالمقابل فإن ما استجره القطاع الخاص من المصارف الخاصة قد بلغ 43406 مليون ل.س في أيار 2007 بعد أن بلغ 4407 مليون ل.س فقط عام 2004 أي بزيادة وصلت إلى ما نسبته 884% إلا أن واقع الحال أن النسب المئوية تعكس خلفها تناقضاً كبيراً مع المبالغ التي تعكسها، فقراءة المبالغ تعكس الواقع الحقيقي بدلاً من قراءة النسب المئوية وفي مثالنا فإن نسبة 69% تعكس مبلغاً أكبر مما تعكسه نسبة 884%.

## تسليفات القطاع المصرفي:

حسب النشاط الاقتصادي (1):

يلاحظ أن نشاط التجارة استحوذ على النسبة العظمى من تسليفات المصارف العامة والخاصة ، ومن ثم جاء قطاع العقارات، أما قطاعي الزراعة والصناعة فلم يحضيا بنصيب كبير من تسليفات المصارف السورية ، وندلل على ذلك بالأرقام كما يلي:

أيار 2007		2006		2005		2004		الأنشطة
المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	
153	69443	39	64119	83	80352	0	85396	الزراعة
8911	23289	8829	30947	2037	27900	0	26052	الصناعة
1300	78739	860	70114	63	64174	0	47384	العقارات
15344	205661	14199	188645	9666	156581	0	131460	التجارة
17697	90935	11487	84400	5206	75672	4407	35401	الخدمات
43406	468067	35415	438226	17054	404669	4407	325692	مجموع

### قطاع الزراعة:

نلاحظ بشكل عام من الجدول أعلاه أن تسليفات المصارف العامة قد ازدادت عبر السنوات الأربعة إلا أن هذه الزيادة لم تشمل قطاعات الزراعة والصناعة بل انخفضت في قطاع الزراعة من 85.396 مليون ل.س إلى 69.443 مليون ل.س في الوقت الذي بدت فيه مشاركة المصارف الخاصة في تمويل هذا القطاع خجولة للغاية قياساً بما سلفته لبقية القطاعات حيث بلغت لدى المصارف الخاصة فقط 153 مليون ل.س.

### قطاع الصناعة:

انخفضت تسليفات المصارف العامة في قطاع الصناعة من 26.052 مليون ل.س إلى 2.3289 مليون ل.س في الوقت الذي ازدادت تسليفات المصارف الخاصة لهذا القطاع لكنها فعلياً بدت أيضاً خجولة للغاية قياساً بما سلفته لبقية القطاعات حيث بلغت لدى المصارف الخاصة فقط 8.911 مليون ل.س.  
وقد حظى هذا القطاع على 6% من تسليفات المصارف العامة والخاصة، وهو القطاع الأقل اهتماماً بالنسبة للمصارف من بين القطاعات الاقتصادية..

تراجعت مساهمة المصارف العامة في تسليف القطاع الزراعي ولم يلق هذا القطاع اهتمام المصارف الخاصة أيضاً حتى الآن.  
وكذلك تراجعت مساهمة المصارف العامة في تمويل القطاع الصناعي رغم المساهمة المتواضعة للمصارف الخاصة في تمويل هذا القطاع..

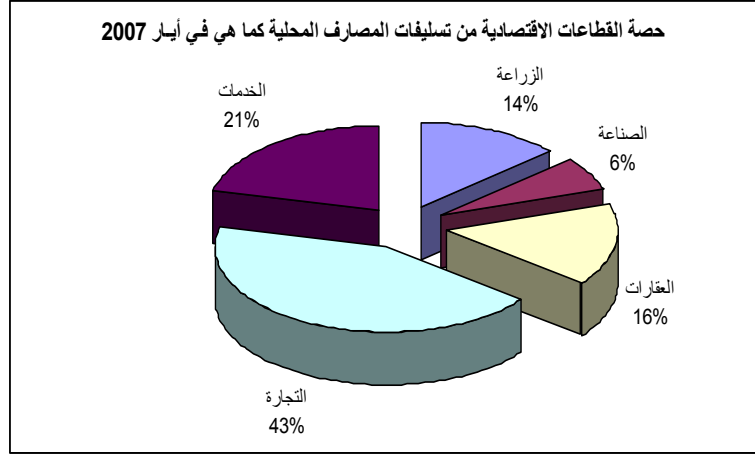
(1) الأنشطة المذكورة هي: الزراعة، الصناعة والتعدين والمرافق، الإنشاءات العقارية، تجارة الجملة والمفرق، خدمات أخرى.

## قطاع العقارات:

ازدادت مساهمة المصارف العامة في تمويل قطاع العقارات بشكل كبير وملحوظ فقد بلغت تسليفات هذا القطاع 47.384 مليون ل.س عام 2004 ووصلت إلى 78.739 مليون ل.س أي بنسبة زيادة بلغت 66% تقريباً، وكذلك ارتفعت مساهمة المصارف الخاصة في تمويل هذا القطاع فقد بلغت مساهمته 63 مليون ل.س عام 2005 ووصلت إلى 1.300 مليون ل.س في أيار 2007.

وبالتالي شكل قطاع العقارات نقطة جذب لكل من المصارف العامة والمصارف الخاصة على السواء.

**شكل قطاعي التجارة والخدمات  
نقطتي جذب كبيرة للمصارف  
العامة والمصارف الخاصة على  
حد سواء في الوقت الذي حظي  
فيه القطاع الصناعي في سورية  
بالاهتمام الأقل من بين القطاعات  
الاقتصادية (6%)، فهل هذا هو  
التوجه المطلوب؟**



## قطاع التجارة:

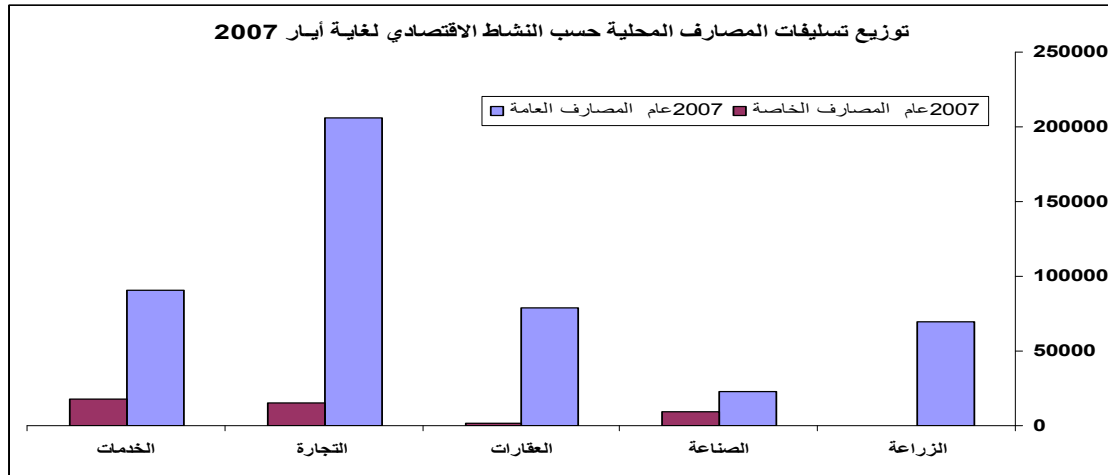
ازدادت مساهمة المصارف العامة في تمويل قطاع التجارة بشكل كبير وملحوظ أيضاً فقد بلغت تسليفات هذا القطاع 131.460 مليون ل.س عام 2004 ووصلت إلى 205.661 مليون ل.س أي بنسبة زيادة بلغت 56% تقريباً، وكذلك ارتفعت مساهمة المصارف الخاصة في تمويل هذا القطاع فقد بلغت مساهمته 9.666 مليون ل.س عام 2005 ووصلت إلى 15.344 مليون ل.س في أيار 2007، أي بنسبة زيادة بلغت 58% .. وبالتالي **شكل قطاع التجارة أيضاً نقطة جذب لكل من المصارف العامة والمصارف الخاصة على السواء.** وقد حظي هذا القطاع على 43% من تسليفات المصارف العامة والخاصة وهي النسبة الأكبر من تسليفات المصارف.

## قطاع الخدمات:

ازدادت مساهمة المصارف العامة في تمويل قطاع الخدمات الأخرى بشكل كبير وملحوظ أيضاً فقد بلغت تسليفات هذا القطاع 35.401 مليون ل.س عام 2004 ووصلت إلى 90.935 مليون ل.س في أيار 2007 أي بنسبة زيادة بلغت 156% تقريباً، وكذلك ارتفعت مساهمة المصارف الخاصة في تمويل هذا القطاع فقد بلغت مساهمته 4.407 مليون ل.س عام 2004 ووصلت إلى 17697 مليون ل.س في أيار 2007، أي بنسبة زيادة بلغت 300% ..

وبالتالي أيضاً **شكل قطاع التجارة نقطة جذب عالية لكل من المصارف العامة والمصارف الخاصة على السواء.** وقد حظي هذا القطاع على 21% من تسليفات المصارف العامة والخاصة، وجاء بعد قطاع التجارة في حجم التسليفات المستقطبة ..

وبالتالي، أي دور تنموي قد اخطته تلك المصارف إذا كانت قد جاءت لتمويل التجارة والخدمات الأخرى التي لم يفصح عنها الكثيرون، والتي يشير الكثيرون إلى مصطلح خدمات أخرى يشمل ما اشترته المصارف الخاصة من شهادات إيداع صادرة عن المصارف العامة، وبالتالي هنا نكون قد وصلنا إلى صورة تعكس واقع حال يقول أن المصارف الخاصة جاءت لتقاسم المصارف العامة قطاع التجارة الذي خبرته جيداً، وكذلك لتثقل الحمل على المصارف العامة بشهادات الإيداع التي سيعود عبء توظيفها على المصارف العامة، وكذلك عبء دفع فوائدها.



### حسب القطاعات الاقتصادية:

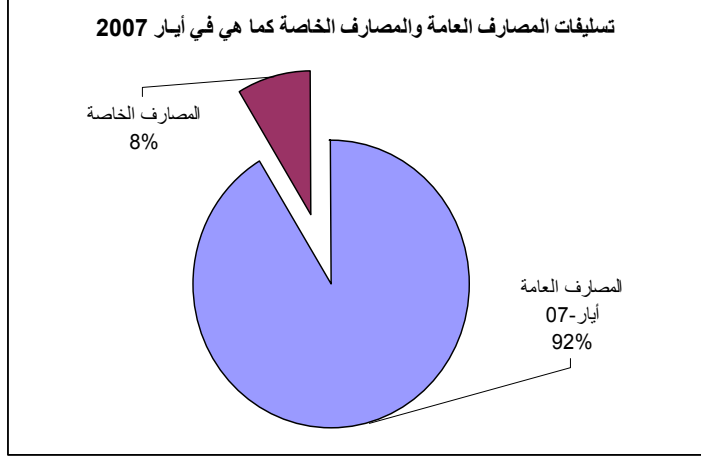
ما زال أداء المصارف الخاصة عملياً ضعيفاً في جانب التسليقات ونشطاً في جانب جذب واستقطاب الودائع، ومن الجدول نلاحظ أن ما سلفته المصارف الخاصة 43406 مليون ل.س أي ما نسبته 8% فقط من إجمالي تسليقات المصارف المحلية..

أيار 2007		2006		2005		2004		القطاع
المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	المصارف الخاصة	المصارف العامة	
0	233888	0	219848	0	199195	0	182331	العام <sup>(1)</sup>
0	62	0	59	0	108	0	118	المشترك
0	12483	0	11942	0	12411	0	12629	التعاوني
43406	221633	35415	206377	17054	192955	4407	130614	الخاص
43406	468067	35415	438226	17054	404669	4407	325692	مجموع

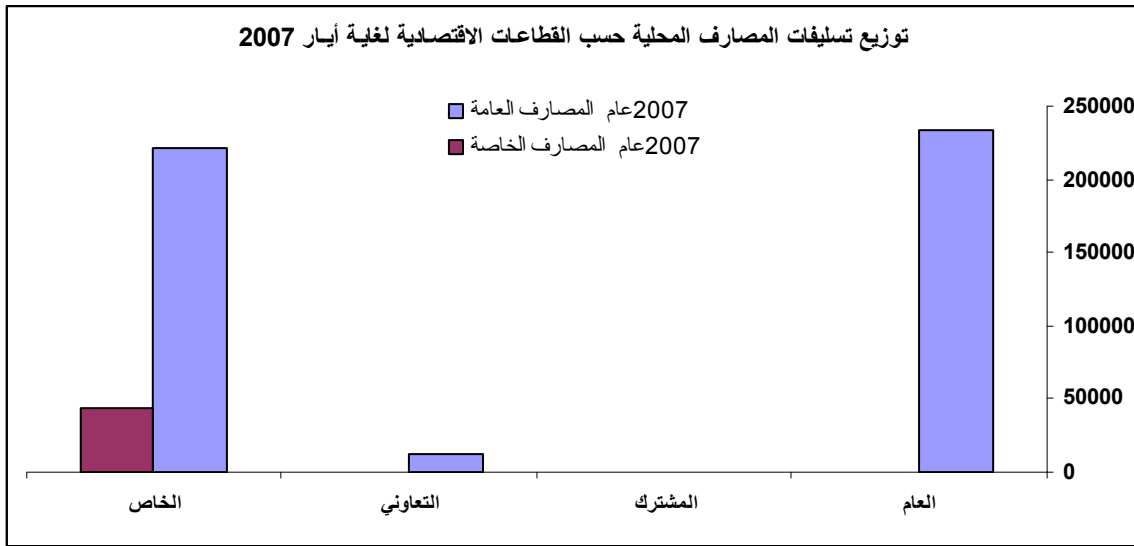
وقد شكل القطاع الخاص الوجهة الرئيسية لتسليقاته، في حين لم تقم المصارف الخاصة بتسليف أي من القطاعات الباقية نهائياً، بل قامت بهذه المهمة المصارف العامة التي تعمل وفق أجندة الدولة.. فقد شكلت تسليقاتها إلى القطاع العام ما نسبته 49% من تسليقاتها، وما نسبته 47% للقطاع الخاص، وبكلام آخر استحوذ القطاع الخاص على تمويل من المصارف العامة والخاصة بلغ 265.039 مليون ل.س أي ما نسبته 51.8% من إجمالي تسليقات المصارف المحلية.

(1) القطاع العام هو القطاع الاقتصادي غير المالي.

استطاعت المصارف الخاصة استقطاب ودائع ضخمة بلغت 178.680 مليون ل.س منها 88.305 مليون ل.س ودايع بالقطع الأجنبي، خلال ثلاث سنوات ونصف تقريباً في الوقت الذي قامت بتسليف 43.406 مليون ل.س فقط أي ما نسبته 48% من ودايعها بالليرة السورية، وما نسبته 24% من إجمالي ودايعها.. وما نسبته 8% من إجمالي تسليفات المصارف المحلية.



كما يبين الشكل البياني التالي توزيع تسليفات المصارف العاملة في سورية بين القطاعات الاقتصادية ( العام ، والخاص، والمشارك ، والتعاوني ) مقسومة بين المصارف العامة والمصارف الخاصة في أيار عام 2007 :







ويمكن هنا أن نورد خلاصة نرى أنها هامة وهي:

\* لا يوجد ودائع للقطاع العام لدى المصارف الخاصة..  
\* لا يوجد توظيفات أو تسليفات للمصارف الخاصة إلى القطاع العام.  
\* العلاقة بين المصارف العامة والمصارف الخاصة مقطوعة من حيث الودائع والتوظيفات ...

رغم علمنا بوجود تسليفات للمصارف العامة والمصارف الخاصة بالقطاع الأجنبي، ضمن إطار الاتفاق مع وحدة بنك الاستثمار الاوروربي، لكن لم تشير الإحصائيات إليها بشكل واضح.

وبنك الاستثمار الأوروبي كان قد بدأ نشاطه التمويلي في سورية عبر اتفاقية وقعها مع الحكومة السورية وفتح نافذة له عرفت بوحدة صندوق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (FMU) لضخ ما يقارب 40 مليون يورو في السوق السورية على شكل قروض لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة بالتعاون مع المصارف المحلية، على أن تستفيد من خلال ذلك المصارف العامة لتكتسب الخبرة الفنية في مهارات منح التسهيلات المصرفية، وواقع الحال يقول أن بنك الاستثمار الأوروبي لم يستطع ضخ تلك المبالغ ولم يحصل انسجام وتناغم من الناحية الفنية بينه وبين المصارف الحكومية.

## موجودات المصارف المحلية:

سنبحث الآن في جانب آخر من جوانب التعرف على المصارف في سورية، وهو موجودات المصارف، فقد انخفضت موجودات المصارف العامة من القطع الأجنبي من 591.826 مليون ل.س عام 2003 إلى 522.126 مليون ل.س في أيار 2007، أي ما نسبته 13.3%، وهي بالطبع تعود للمصرف التجاري السوري الذي يعتبر المصرف العام الوحيد الذي يحق له التعامل بالقطع الأجنبي، وبالتالي تعتبر بقية المصارف العامة بمنأى عن هذا الانخفاض، في حين ارتفعت الموجودات المحلية من 591.541 مليون ل.س عام 2003 إلى 724.453 مليون ل.س في أيار 2007.

### موجودات المصارف العامة

موجودات المصارف العامة	2003	2004	2005	2006	أيار 2007
الموجودات الأجنبية <sup>(1)</sup>	591826	606687	590226	514012	522126
الموجودات المحلية <sup>(2)</sup>	591541	617337	657500	698327	724453
مجموع الموجودات	1183367	1224024	1247726	1212339	1246579

أما المصارف الخاصة، فقد ارتفعت موجوداتها المحلية بشكل كبير جداً وخلال فترة قصيرة نسبياً (3 سنوات) من 13.260 مليون ل.س عام 2004 إلى 126.301 مليون ل.س في أيار 2007، وكذلك الموجودات الأجنبية ارتفعت من 12.976 مليون ل.س عام 2004 إلى 98.181 مليون ل.س في أيار 2007..

### موجودات المصارف الخاصة

موجودات المصارف الخاصة	2003	2004	2005	2006	أيار 2007
الموجودات الأجنبية	0	12976	44760	79605	98181
الموجودات المحلية	0	13260	50467	103189	126301
مجموع الموجودات	0	26236	95227	182795	224482

وما يلفت الانتباه في بيئة الموجودات الأجنبية هو التطور الحاصل في بند الأرصدة لدى المراسلون في الخارج، حيث لوحظ انخفاض الأرصدة العائدة للمصارف العامة مقابل ارتفاعها لدى المصارف الخاصة، ويبين الجدول التالي ذلك بالأرقام:

أرصدة لدى المراسلون في الخارج	2004	2005	2006	أيار 2007
المصارف العامة	590953	550950	479403	492871
المصارف الخاصة	12756	42340	75976	94145
مجموع	603709	593290	555379	587016

فقد انخفضت أرصدة المصارف العامة لدى المصارف المراسلة في الخارج من 590.953 مليون ل.س عام 2004 إلى 492.871 مليون ل.س في أيار 2007 أي بانخفاض مقداره 98.082 مليون ل.س، ويشكل مقدار الانخفاض المذكور ما نسبته 17% تقريباً من الأرصدة في عام 2004 وبالمقابل لوحظ الارتفاع الكبير في أرصدة المصارف الخاصة لدى المصارف المراسلة في الخارج فقد ارتفعت الأرصدة من 12.756 مليون ل.س عام 2004 إلى مبلغ 94.145 مليون ل.س في أيار 2007 أي بزيادة مقدارها 81.389 مليون ل.س وتشكل هذه الزيادة نسبة 538% من الأرصدة لعام 2004 وهو أمر يمكن أن يعزى برأينا لسببين:

<sup>(1)</sup> تشمل الموجودات الأجنبية، النقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية) وأرصدة لدى المراسلون في الخارج، وموجودات أجنبية أخرى.  
<sup>(2)</sup> تشمل الموجودات المحلية النقد في الصندوق (ل.س) وأرصدة لدى المصرف المركزي والديون على القطاعات الاقتصادية ومنها الاحتياطي الإلزامي.



الأول، أن الحكومة تملك مصرفاً واحداً هو المصرف التجاري السوري الذي يتعامل بالقطع الأجنبي ولديه مصارف مراسلة في الخارج، وكان قد خضع للعقوبات الأمريكية على سورية وفق "قانون محاسبة سورية" لذلك فقد انكمش نشاطه في الخارج..

والسبب الثاني أن المصارف العامة قد انخفض نشاطها نظراً لمنافسة قوية من المصارف الخاصة في مجال العلاقات الخارجية، وما يدعم هذا الرأي هو الازدياد الكبير في حجم الأرصدة العائدة للمصارف الخاصة لدى المراسلين في الخارج والذي يكاد يقارب من حيث المبلغ ما فقدته المصارف العامة لدى المراسلين في الخارج، **وبالتالي فإن انطلاق المصارف الخاصة في الفترة ذاتها قد خفف من وطأة العقوبات على سورية المتمثلة بقانون محاسبة سورية..**

ومن جهة أخرى، فإن أرقام أرصدة المصارف الخاصة لدى المراسلين في الخارج إنما تعكس نشاطاً ملحوظاً في العلاقات الدولية للمصارف الخاصة، مع العلم أن ذلك لم يظهر ضمن إطار التسليفات أو في نشاط المصارف التسليفية مما خلق تساؤلات كبيرة حول ذلك!!؟

## انتشار المصارف المحلية في سورية:

بلغ عدد المصارف العامة في سورية /6/ مصارف متخصصة، وبلغ عدد فروعها مجتمعة /269/ فرع حتى نهاية عام 2006، وكذلك بلغ عدد المصارف الخاصة /6/ مصارف لكنها شاملة وليست متخصصة، وبلغ عدد فروعها /43/ فرعاً حتى نهاية عام 2006، وفي عام 2007 باشر مصرفان إسلاميان عملهما ( هما الشام، وسورية الدولي ).

2006	2005	2004	2003	2002	المصرف
<b>المصارف العامة</b>					
53	53	51	51	49	المصرف التجاري السوري
17	17	17	17	17	المصرف الصناعي
106	106	106	106	106	المصرف الزراعي التعاوني
19	17	17	15	15	المصرف العقاري
63	63	62	62	59	مصرف التسليف الشعبي
13	13	13	13	13	مصرف التوفير
<b>269</b>	<b>267</b>	<b>266</b>	<b>264</b>	<b>259</b>	<b>المجموع</b>
<b>المصارف الخاصة</b>					
12	9	5	1	0	بيمو السعودي الفرنسي
9	6	4	1	0	سورية والمهجر
10	6	1	0	0	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
3	1	0	0	0	البنك العربي
5	2	0	0	0	بنك عودة
4	1	0	0	0	بنك بيلوس
<b>43</b>	<b>25</b>	<b>10</b>	<b>2</b>	<b>0</b>	<b>المجموع</b>

من الإحصائيات الأخرى أيضاً ، نجد من الضروري احتساب مستوى الانتشار المصرفي وتنوع الخدمات المصرفية ، إذ أن مستوى الانتشار منخفض من الزاوية الإقليمية كما من زاوية المعايير الدولية. فهناك فرع مصرفي واحد لكل 60.709 شخص في سوريا، علماً بأنه يوجد في لبنان مثلاً فرع مصرفي لكل 5600 شخص. ومن الواضح، بهذا الصدد، أن هناك نقصاً في الجهاز المصرفي، وأن أكثرية الأسر والسكان لا تستطيع الاستفادة من الخدمات المصرفية الحديثة.

كذلك فإن شبكة الفروع المصرفية مكثفة بدرجة مرتفعة حول دمشق وحلب، وهذا يعني أن معظم الأسر الريفية لا تستطيع الاستفادة من الخدمات المصرفية. وهذا يخلق فجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، كما يقلل إمكانية استفادة الطبقات غير الميسورة من الخدمات والتسهيلات المصرفية.

2006	2005	2004	2003	2002	
18941	18356	18200	17550	17130	عدد السكان/ألف نسمة
312	292	276	266	259	عدد الفروع
60.709	62.863	65.942	65.978	66.139	نسبة السكان إلى عدد الفروع

## المصارف الإسلامية:

أثار الاهتمام الذي بات يشهده القطاع المصرفي في سورية بصورة عامة في الآونة الأخيرة ودخول المصارف الخاصة إلى سورية، شهية أعداد كبيرة من المصارف العربية لدخول السوق السورية والمنافسة فيها وإن كنا قد أشرنا أعلاه إلى المصارف التقليدية فإن المصارف الإسلامية أيضاً تراهن على السوق السورية كإحدى الأسواق الواعدة في المنطقة إذ تتوقع أن تشهد المزيد من النمو في ظل الاستثمارات المتوقعة وإتباع سياسات اقتصاد السوق.

حيث يرى القائمون على تلك المصارف أن السوق المصرفية السورية ستصبح من أوسع الأسواق واشملها باعتبارها سوق خام لم تطالها التخمة المصرفية بعد، إضافة إلى وجود مجالات متنوعة للعمل المصرفي خصوصاً الإسلامي الذي لم يعرفه الزبون السوري بعد، فضلاً عن المشاريع الادخارية والاستثمارية التي يمكن لهذه المصارف أن تقوم بها في سورية...

إن سبب عدم تقدم  
34% من  
الشركات بطلبات  
قروض يعود  
لأسباب دينية.

وتبرز أهمية وجود هذا النوع من الصناعة المصرفية في سورية، كون هناك شريحة واسعة من المواطنين لا ترغب في التعامل مع المصارف التقليدية لأنها تعتبرها مصارف ربوية، حيث أوضحت دراسة أجراها فريق من بنك الاستثمار الأوروبي عبر مسح تفصيلي لـ 650 شركة سورية كبيرة إن سبب عدم تقدم 34% من الشركات بطلبات قروض يعود لأسباب دينية، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية فإن 10 إلى 15 بالمئة من الودائع في المصارف الحالية هي ودائع دون فوائد إضافة إلى وجود 330 مليار ليرة كنفق متداول خارج المصارف ويمكن أن تكون المصارف الإسلامية هنا مركزاً لاستقطاب هذه الأموال وإعادة ضخها في الاقتصاد الوطني بصورة تؤمن الاستفادة منها على الصعيد الكلي...

وبرأيها هنا فإن المصارف الإسلامية ستشكل منافساً قوياً للأخرى التقليدية لكنها لن تسحب البساط من تحتها باعتبار أن لكل نوع من الصيرفة مودعيها وزبائنها والسوق المصرفية تتسع للجميع.

المصارف  
الإسلامية ستشكل  
منافساً قوياً  
للأخرى التقليدية  
لكنها لن تسحب  
البساط من تحتها.

ويبقى أن نؤكد أخيراً أن وجود المصارف الإسلامية ليس غاية بحد ذاته بل لابد من العمل في مرحلة لاحقة على تطوير العمليات المصرفية الإسلامية لأن هذه هي الميزة التنافسية التي ستسمح لها بالمحافظة على حصتها في السوق كما أنه يجب على المصرف المركزي مساعدة هذه المصارف على تطبيق معايير المحاسبة الدولية ومتطلبات كفاية رأس المال وحسن إدارة المخاطر وعدم استغلال هذه المصارف للمستهلكين بحجة الغطاء الشرعي لتحسين الأداء والقدرات التي تتجاوز أدوات المربحة التقليدية إلى زيادة في أنواع المنتجات والأدوات الاستثمارية المبتكرة.

إن المصارف الإسلامية ستمثل من دون شك إضافة للقطاع المصرفي وتزيد قوته الاقتصادية والمالية وهي جزء لا يتجزأ من هذا القطاع إلى جانب المصارف التقليدية، حيث أن لكليهما الأهداف نفسها، ولكن أسلوب العمل مختلف. والعمل المصرفي الإسلامي سيدخل إلى السوق آليات جديدة لها صفات مختلفة عن العمل المصرفي التقليدي في تعبئة المدخرات وجذب الاستثمارات.

لا شك أخيراً أن المصارف الجديدة بنوعها التقليدية والإسلامية ستلعب دوراً في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة التي ستقدمها، وستدعم نمو القطاع الخاص وعملية الإصلاح الاقتصادي بشكل عام، وستساعد على اندماج الاقتصاد السوري في الاقتصاد العالمي ..

## القطاع المصرفي العام .. إلى أين ؟

أمام ذلك الزحف من المصارف الخاصة على السوق السورية نلاحظ أن مصارف القطاع العام قد استشعرت خطورة وضعها الذي بات لا يمت بصلة لكل مقومات النظام المصرفي الحديث.. هذا الوضع الذي تأثر بصورة كبيرة بسنوات الاحتكار الطويلة التي جعلت تلك المصارف تتسيد السوق بأسوأ الخدمات وأسوأ أنظمة التعامل.. لذلك بدأنا اليوم نلاحظ لمسات التطوير والتحديث في عمل بعض منها، والتعديلات الجديدة التي طرأت في أنظمة عملها، وهو تحول إيجابي وإن كان متأخراً ولكن كما يقال: "أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً" !! .

ولكن في الواقع ما زالت هذه المصارف بحاجة إلى الكثير لتستطيع منافسة المصارف الخاصة، لأن قضية هذه المصارف قضية تعود إلى فلسفة القطاع العام بصورة عامة هل هي فلسفة ناجحة أم لا، والجواب على ذلك يتعلق بسير جميع المجالات التي قام بها القطاع العام في سورية خلال العقود الماضية.. فالمشكلة برأينا ليست مشكلة إصلاح هذا القطاع، فالإصلاح يمكن أن تنتج عنه قطاعات مؤهلة وفعالة ولكن إلى متى ستبقى مؤهلة؟ فهذا القطاع عندما بدأ لا أحد يستطيع أن ينكر الدور الذي لعبه في تنمية الاقتصاد السوري في سنواته الأولى ولكن لا أحد يستطيع أن ينكر أيضاً العبء الذي يشكله على موارد الدولة وميزانيتها خلال فترات لاحقة. حتى وصل الأمر ببعض الاقتصاديين إلى المطالبة بدمج هذه المصارف وخصصتها..

هناك حاجة ماسة لتسريع خطوات "الإصلاح" مثل خطوات التدريب والتأهيل والأتمتة وإدخال النظم المحاسبية المتطورة وتخفيف التركز المصرفي والسعي إلى المزيد من الاستقلالية في قرار التسليف، والمزيد من التمويل على أساس المشروع السليم وعلى قدرة الزبون على التسديد، وتنويع المنتجات الادخارية والاستثمارية وتحسين الرقابة المصرفية وغير ذلك.. حتى تستطيع التفرغ لشؤون الانفتاح المصرفي فتنتقل إلى نظام مصرفي قائم على أسس الربح والمنافسة ومنفتح على العالم حتى يلعب دوراً هاماً في تعميق وتنويع الوساطة المالية، وفي رقد الموارد الادخارية المحلية بموارد خارجية، ودوراً وفي تسهيل التجارة بين سورية والخارج وفي تشجيع دخول الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلاد.

وسورية بحاجة لمثل هذا النظام المصرفي المنفتح على العالم في وقت تقيم فيه منطقة تجارة حرة مع الدول العربية في ظل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومقبلة على توقيع اتفاقية لإقامة شراكة اقتصادية مع دول الاتحاد الأوروبي الخمس والعشرين ومقبلة بعد ذلك على دخول منظمة التجارة العالمية.

أما بالنسبة للمصارف الخاصة، لا شك أن المصارف الجديدة ستلعب دوراً في تعميق وتوسيع عملية الوساطة المالية في السوق من خلال المنتجات المالية التقليدية والجديدة التي ستقدمها، وستندعم نمو القطاع الخاص وعملية الإصلاح الاقتصادي بشكل عام، وستساعد على اندماج سورية في الاقتصاد العالمي... ولكن من الضروري كذلك أن يترافق دخول المصارف الخاصة مع تسريع عملية الإصلاح الاقتصادي من قبل الدولة وإعادة هيكلة مختلف القطاعات الاقتصادية لتفادي الدخول في أزمات ركود كما كان في أواخر القرن الماضي وبداية القرن الحالي، ولتعزيز عملية النمو الاقتصادي.. وهذا بدوره يزيد من الطلب على الخدمات التي تقدمها المصارف، فإذا غاب الطلب على المصارف تصبح ودائعها عبئاً عليها.

وكما أشرنا في مقدمة دراستنا فإن ما تحقق حتى اليوم في هذا القطاع ليس إلا خطوة في طريق الألف ميل، وباعتقادنا فإنها خطوة ناجحة حتى الآن وإن كانت متأخرة، ولكن إدراكنا هذا يجعلنا على قناعة تامة بضرورة الاستمرار والمتابعة بزخم أكبر وزخم متصاعد، وإن تحاول الحكومة عزل موضوع الإصلاح الاقتصادي بشكل عام عن مجريات الأحداث



السياسية وهو أمر في غاية الصعوبة ولكن لا بد من العمل عليه، لأن سلبيات السياسة ستكون عاملاً مثبطاً بصورة واضحة لكل جهود الإصلاح...

ولكن على أية حال فإننا نرى أن الخطوة الثانية على طريق الإصلاح المصرفي لا بد ان تكون في وقفة متأنية أكثر على أوضاع المصارف العامة المتخصصة، وهنا لا بد من أخذ عملية دمجها أو على الأقل دمج بعضها بعين الاعتبار وتحويلها إلى مصارف شاملة أيضاً، وخاصة أن تلك الخطوات ستساهم في توحيد إمكانيات تلك المصارف، وتحويلها إلى كيانات ذات حجم قادر على المنافسة داخل هذه السوق والتي على ما يبدو أنها تنتظر دخول أسماء مصرفية كبيرة...

## خاتمة وملاحظات:

وفي الختام نخلص الى اهم نتائج هذه الدراسة وهي أن المصارف العامة في سورية تعاني من غياب الكفاءات والخبرات المصرفية، كما تعاني من غياب وسائل الاتصالات والتقنيات الحديثة التي باتت أساس الصناعة المصرفية في كل دول العالم، وهذه الأمور مجتمعة وغيرها لها علاقة بالروتين والبيروقراطية ضاعفت من مشاكل هذا القطاع الحيوي، الأمر الذي أفرز تداعيات أضرت كثيراً بالاقتصاد الوطني بصورة عامة تمثلت بهروب الأموال السورية إلى مصارف دول مجاورة ولم تتمكن مصارفنا أو نظامنا المصرفي بصورة أدق من المحافظة عليها، وفي الجانب الآخر عملت هذه الأموال المتدفقة عبر الحدود على تعزيز ودعم عمل المصارف في تلك الدول.

ويمكن أن نشير هنا إلى أن الإحصائية التي تقول أن لكل 26 مواطناً سورياً حساباً مصرفياً واحداً في حين أن لكل 16 مصرفياً حساباً واحداً ولكل ثلاثة مغاربة حساب .. تلك الإحصائية كفيلاً بتلخيص واقع القطاع المصرفي في سورية الآن..

المصارف الخاصة دخلت بالفعل إلى سورية، وحاولت بصورة جديّة ترقيع الثغرات التي تعانيها السوق المصرفية السورية، ولا سيما في مجال الإقراض المصرفي، وسعت إلى ري حالة العطش إلى القروض التي تنسم بها السوق السورية على مختلف الصعد اجتماعياً واقتصادياً، كما تجاوزت مشاكل حقيقة كانت في يوم من الأيام عقبة في وجهه تطور القطاع العام المصرفي أبرزها الروتين والبيروقراطية، فعلى الأقل جاءت هذه المصارف لتعمل بعقلية التاجر وهو ما افتقدته المصارف العامة عبر سنوات عملها في السوق السورية.

أما بالنسبة للإقراض المصرفي فقد دخلت بعض البنوك الخاصة كالتجارة والتمويل مثلاً على خط تمويل شراء السيارات ومنح قروض للصناعيين وللتجار، وقروض لشراء مواد البناء والإسكان، وكذلك القروض الفردية بهدف تنويع المحفظة، وتقليل تركزها، وبالتالي تخفيف مخاطرها، كما تم منح قروض شخصية وسلفاً وقروض زواج .. ولكن مع ذلك حتى الآن فإن تلك المصارف لم تحقق المنتظر منها في مجال الإقراض والاستثمار.

فما زالت آلية الإقراض بطيئة ومكبلة ولم ترتق للمستوى المطلوب، ويرى القائمون على عمل تلك المصارف أن ذلك مرده إلى "تكاليف الحصول على القرض" التي ظلت مرتفعة، إضافة إلى وضع إشارات التأمين والرهونات، ورسوم الطابع وغيرها، ما تصل نسبته إلى نحو 5% من القرض. هذا بالنسبة للتسليفات الاستثمارية والسكنية وغير ذلك، أما بالنسبة لتسليفات الدخل المحدود، "فلا يحق للمصرف حجز سوى 19% من نسبة 75% من الراتب، وهذا يحد من سقوف قروضه للدخل المحدود، في حين يفترض أن يتاح حجز ثلث الراتب حسب ما يجري في عالم المصارف بخصوص هذا النوع من التسليفات"<sup>(1)</sup>، إضافة إلى نقطة في غاية الأهمية وهي أن موارد المصارف قصيرة الأجل، عبارة عن إيداعات أقصاها لأجل سنة واحدة. والسؤال هنا: كيف يمكن تمويل قروض لمدة 3 - 4 سنوات بإيداعات قصيرة الأجل.

إن الهدف الأساسي من وجود المصارف الخاصة من وجهة نظر الدولة هو إرواء عطش القطاع الخاص السوري ( الصناعة والزراعة وبقية القطاعات ) من القروض وهو ما يدعم حركة التنمية والإصلاح. إلا أن ذلك كما رأينا لم يتحقق حتى الآن.

وتعترف إدارات المصارف الخاصة بوجود بطء كبير في تعديل البنية التشريعية والمالية رغم أن عام 2005 كان عام المصارف .. تلك البنية التي حالت دون توسيع الاستثمارات المصرفية عبر منح القروض الصناعية أو العقارية أو الاستهلاكية إذ تفتقر سورية إلى مؤسسات ضمان الودائع، وإلى المحاكم التشريعية الخاصة بالعمل المصرفي، ولجعل العقد شريعة المتعاقدين في قانون العمل والسماح بالتسريح لكي يكون حافزاً للكوادر في تحسين أدائها المصرفي، وإلى التجارة الإلكترونية، وتنفيذ التأمين العقاري.. ورغم كل التسهيلات والتعديلات الأخيرة مازالت المصارف الخاصة تعاني التعقيد والبيروقراطية، ومن المؤشرات اللافتة أن المصارف الخاصة تعزو خجلها في الإعلان عن مشكلاتها إلى

<sup>1</sup> ( حديث للسيد جورج صانع مدير عام بنك سورية والمهجر لمجلة الاقتصاد والنقل



أن تطلعاتها مستقبلية أكثر منها آنية واستثماراتها طويلة الأمد في إشارة إلى ضرورة الاهتمام ببعض الأدوات التي توفر نجاح القطاع المصرفي السوري.

ومن النقاط التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار أيضاً بل لا بد من العمل عليها هو البيئة الناظمة لعمل القطاع المصرفي في سورية ونقصد هنا بالطبع النظام النقدي السوري الذي هو بدوره يشهد حركة إصلاحية هامة، وعندما نتحدث عن النظام النقدي فذلك يعني الحديث عن المصرف المركزي وآليات عمله التي يجب أن يتم تفعيلها لقيادة دفة السياسة النقدية في البلاد، طبعاً وذلك لا يمكن أن يتم إلا بإعطاء الاستقلالية لهذا المصرف للقيام بواجباته بمعزل تام عن رغبات الحكومة أو إخفاقاتها فالمصرف المركزي كما يلقب فهو " مصرف المصارف" أو الملجأ الأخير لكل المصارف العاملة في الدولة...

إن المصرف المركزي إلى جانب مجلس النقد والتسليف إذا اتصفا بالكفاءة المهنية وبالاستقلالية والشفافية، وإذا تعززت بالكوادر البشرية اللازمة، بإمكانها أن ترسم وتنفذ سياسة نقدية وأن تمارس مهمة الرقابة المصرفية بجدارة، وأن تحمي الاقتصاد من الهزات المالية.. فسمعة المصرف المركزي وكفاءته المهنية تشكل عنصراً هاماً في تعزيز الثقة المطلوبة في النظام النقدي/ المصرفي بالنسبة للمستثمرين المحليين والخارجيين، والثقة بالاقتصاد الوطني كذلك.

ومن كل ما سبق نستطيع أن نخلق قطاعاً مصرفياً متطوراً يساهم في دعم قدرة البلاد على تعبئة المدخرات المحلية، وقدرتها على جذب الأموال من الخارج لدعم المدخرات المحلية، كما يساهم في رفع كفاءة استخدام وتوزيع رؤوس الأموال في الاقتصاد الوطني (من خلال دور الوساطة الذي تلعبه المصارف)، مما يساهم في تنشيط كافة قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة في مجال الصناعة والزراعة.